طبق الاصل

مؤيد نعمة

حين يحب الليبراليون دكتاتورا

بقلم / وليم دالريمبل

ان كانت حملة جورج بوش" الحرب على الارهاب" قد انجزت شيئاً ما، فإنها قد نجحت في الاقل في مزاوجة بعض من لا يمكن ان يكونوا شركاء فراش محتملين. فمن كان يتصور، قبل بضع سنوات، التزاوج الغريب بين حزب العمال و المحافظين الجدد؟ او الغزل المتبادل بين بيت بوش و بيت آل سعود؟ ان النخبة من الليبراليين، وهذا ما ادهشهم، قد وجدوا فجاة تعاطفا جديدا للدكتاتور العسكري، الجنرال برويز مشرف. فهم يجوبون البلاد هذه الايام، يتحدثون الى الصحفيين و المفكرين، و من المدهش انك ستجد القليل من الحماس لاستئناف الديمقراطية الكاملة، التي- تحت الضغط الامريكي- من المحتمل ان تجد مكانا لها في عام ٢٠٠٧, ان ذلك لا يفسر بوجود تأييد من جانب الليبراليين للدكتاتوريات العسكرية. فقد كان الناس هم الذين خرجوا الى الشوارع لمقاومة الجنرال ضياء الحق. و لكن الديمقراطية السياسية لباكستان خلال التسعينيات قد برهنت على انها عنيفة جدا، و فاسدة جدا و كارثية جدا اجتماعيا و اقتصاديا الى درجة ان حكم مشرف يعتبر الان بشكل واسع خيارا مرعبا. تقدم باكستان نموذجا كئيبا، و لكنه ذو دلالة كبيرة، عن كيف يمكن ان تكون الديمقراطية الناقصة في بلد نام- و عن تدقيق مفيد للحقيقة في وقت يبدو فيه كل من بوش و توني بلير انهما قد اقنعا نفسيهما من ان الديمقراطية عبارة عن عصا سحرية يمكنها ان تقدم حلولا فورية لجميع الامراض في العالم الاسلامي. و بالتأكيد، فان الطبقة الوسطى الباكستانية تشعر بالكثير من الابتهاج بعودة بنظير بوتو او نواز شريف، من دفعا باكستان الى حافة الانهيار في التسعينيات. هنالك اسباب جيدة لذلك. فقبل عشر سنوات، في ذروة حكم بوتو، اعتبرت منظمة مراقبة الفساد " الشفافية الدولية" باكستان ثاني اكثر البلدان فسادا في العالم. و في الوقت نفسه ، اتهمت منظمة العفو الدولية الحكومة بارتكابها انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان، و بواحد من اسوأ سجلات الموت داخل السجون، و بكثرة حالات القتل غير القانونية و عمليات التعذيب. و اضافة الى ذلك، فقد اتهمت كل من بوتو و زوجها بنهب البلاد بشراء عقارات في اوربا و بيوت في المدن. كان من الصعوبة تصور قيام خليفة بوتو، نواز شريف، بعمل اشياء عصية على التنفيذ، و لكنه نجح بسرعة، بمطاردة معارضيه السياسيين، و طرد القضاة و تهديد الصحفيين. كان محرر، فرايدي تايمز، نجم سيثي، قد اختطف من بيته بناء على اوامر من شريف؛ و انكرت الشرطة أي علم باعتقاله الى ان اجبرتهم سلسلة من التظاهرات على اطلاق سراحه. كان هذا هو حال المضايقات التي تعرضت لها كبرى الصحف، جنك، حتى انها لم تكن قادرة الا على اخراج طبعة من صفحة واحدة. جلب شريف و اخوه مئات من السفاحين لنهب المحكمة العليا. و بعد فترة قصيرة من ذلك كان رئيس القضاء قد اجبر على

> ان تجربة باكستان الديمقراطية كنوع من النظام الاقطاعي الاختياري هي تذكرة بان صناديق الاقتراع بحد ذاتها ليست البلسم الشافي.

الاستقالة تحت سيل من التهديدات. كما دفع شريف باكستان قريبا من السياسات الاسلامية ، بإدخاله الشريعة في النظام القانوني. و في الوقت نفسه، تقف و كالة المخابرات الباكستانية وراء نمو المجموعات الجهادية، لاعتقاد بأنهم افضل طريقة في مجابهة الجيش الهندي في كشمير و في زيادة تأثير باكستان في افغانستان. في الوقت نفسه، فان الاقتصاد متجه نحو الانهيار. ان وراء هذا التتابع من الازمات مشكلة كبرى لنظام سياسي يعاني خللاً خطراً حيث يبقى مالكو الاراضي هم القاعدة الاجتماعية الوحيدة التي يمكن ان يظهر منها القادة السياسيون. فما زالت الطبقة المثقفة الوسطى- التي سيطرت في الهند على السلطة منذ عام ١٩٤٧- في باكستان مستبعدة بشكل كبير من العملية السياسية. و كنتيجة، في العديد من المناطق المتخلفة من باكستان يمكن للاقطاع المحلي ان يتوقع بان يقوم الناس في منطقته بالتصويت لصالح مرشحه. يميل السياسيون الى الصعود الى السلطة من خلال الصفقات التي تبرم داخل النخبة الضيقة الاقطاعية لجيش باكستان اكثر من صعودهم بالارادة الشعبية. في المقابل، فان سجل مشرف بإعادة البلاد من الحافة هو امر مثير. فتحت الاشراف المهذب لشوكة عزيز، نائب سابق لرئيس ستي بنك و الان رئيس وزراء مشرف، تتمتع باكستان بنمو في البناء و الاستهلاك يقترب من ٧٪- برغم ان بعضاً من ذلك قد نتج عن طريق اعادة ثروات باكستان الكبيرة من المخدرات بعد صدور القوانين المتشددة ضد غسيل الاموال في الولايات المتحدة و الخليج. انخفضت اعمال العنف الطائفية، وفرضت تقييدات على الجهاديين و اجريت اصلاحات جزئية على المخابرات الباكستانية، التي تقوم بتشجيعهم. كما ان نقد الصحافة يتم تحمله و حررت الموجات الهوائية. انه بالتأكيد لا يشكل سجلا نقيا. فقد ابرم مشرف الكثير من المساومات مع جماعة العلماء الاسلامية، و دخل في مقاطعتين في تحالفات مع المتشددين الاسلاميين .MMMكما فشل مشرف حتى في معالجة النظام التعليمي و الصحي غير المناسب و الكارثي؛ و بدلا من ذلك يقوم الجيش بصرف الاموال على شراء طائرات اف-١٦ . و بقي سجل حقوق الانسان في باكستان لا قرار له. و لكن القلة يمكن حقا ان تجادل في ان حكم مشرف قد جلب الى باكستان سيطرة اقتصادية افضل و مزيدا من الاستقرار و حرية صحافة افضل مما كانت تتمتع به قبل عدة سنوات. ان الدرس الاوسع الذي يمكن استخلاصه من ذلك هو انه في الوقت الذي تكون المساندة الامريكية للديمقراطية مفضلة على سياستها السابقة في دعم زبائنها من النظم الاستبدادية، الا ان الديمقراطية الانتخابية ليست بحد ذاتها بلسما تلقائيا. وكما تظهر باكستان فان الديمقراطيات الناقصة ، المزيفة، الفاسدة و غير التمثيلية بدون المؤسسات المستقلة القوية للمجتمع المدني- حرية صحافة، قضاء مستقل، لجنة انتخابية مخولة- يمكن ان تنتج حكومات متسلطة مثل أية دكتاتورية. ان العدالة و الديمقراطية ليستا بالضرورة مترادفاتان. في باكستان، كانت الديمقراطية تعني نوعاً من نظام الانتخاب الاقطاعي. في لبنان، فان النظام الانتخابي الغريب، قد جعل من المستحيل بالنسبة للاغلبية الشيعية ان تستولي على السلطة. في العراق، فشل النظام الانتخابي في ان يعكس تفويضا شعبيا، كما ان الطريقة التي فرض فيها- بوساطة فوهة البندقية الامريكية- قد دفع بالكثير من السنة الى تهميش انفسهم. انه الوضع ذاته في افغانستان، حيث حكومة حامد كارزاي المنتخبة لديها سجل سيئ بالتعذيب و حالات الموت في السجن مثل أي من اسلافها(برغم ان الكثير من اسوأ اعمال التعذيب تحدث في القواعد الامريكية، التي هي خارج سيادة افغانستان). و كما صاغها الدكتور سيما سامار، قائد من نشطاء حقوق الانسان في افغانستان في "نيويورك رفيو اوف بوكس"، " ان الديمقراطية و الحرية هما لا معنى لهما بدون العدالة و حكم القانون".

ترجمة: فاروق السعد
عن: الكارديان

الاحزاب المسيحية اللبنانية ترفض التقسيمات الانتخابية

بقلم / سيبيل رزق

تبدو لبنان متفقة بشأن نظام التقسيمات الانتخابية خلال اقل من اسبوعين عن الانتخابات التشريعية. ولايزال المسيحيون غاضبين ويصفون هذا الموقف بالخيانة للمبادئ التي كانت ممنوعة من قبل المعارضة في اثناء " ربيع بيروت" الذي ادى الى الانسحاب السوري بعد مقتل رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري في الرابع عشر من شباط الماضي.
وقد عبرت الاسقفية المارونية عن غضبها من خلال بيان قاسي اللهجة وشجبت البنود التي وصفتها بالجور وأكدت ان: " هذه التقسيمات تلغي مبدأ التعايش الاسلامي -المسيحي".
وفي مقر البطريركية لم يتمكن الكاردينال نصر الله صفير " احد كبار الشخصيات المعارضة للوصاية السورية على لبنان" من كتمان غضبه: " نحن لا نوافق ابداً على تهميش أي فئة من الشعب اللبناني".
في الماضي سمحت الوصاية السورية على لبنان بأن تتصرف بحرية في تلك المنطقة وان تفرض معاييرها وتسيماتها بحرية فيها وان تفرض معاييرها وتقسيماتها في اثناء الانتخابات اللبنانية السابقة في عام ,٢٠٠٠
وهكذا تمكنت سوريا حينها من اقصاء الجهات غير المرغوب بها والقوات التي لم تكن تحت اللواء السوري، وبالخصوص المسيحيين، ولهذا فان البطريركية المارونية تصف ذلك باللاعدالة وانها تحاول في هذه الايام وبجدية تامة ان تحافظ على القانون.
لان الدستور يمنح نصف مقاعد البرلمان المكونة من ١٢٨ مقعداً الى المسيحيين والنصف الاخر للمسلمين.
ومن هذا المنطلق يؤكد الكاردينال الذي اخذ صفة الناطق الرسمي لكل الطوائف المسيحية اللبنانية ، ان :" نحن نرغب في ان نقوم بانفسنا باختيار ممثلينا الاربعة والستين". ولكن المشكلة تكمن في ان التقسيمات الحالية تسمح للمسيحيين باختيار ١٥ عضواً بصورة مباشرة من مجموع ٦٤ عضواً مسيحياً، وما يتبقى من الاعضاء المسيحيين سيعتمد اختيارهم على اصوات المسلمين.
وبالعودة الى القانون الانتخابي اللبناني لعام ٢٠٠٠ نراه مبنياً بالاعتماد على المناطق الانتخابية الكبرى حيث تتهمش فيها الاصوات المسيحية مقابل المسلمة، لانها ارتكزت اساساً على المقاطعات ذات الغالبية المسلمة.
اما الان فقد تم الاستعداد المسبق لتشكيل المقرات الانتخابية التي تعتمد بالاساس على ابعاد المبدأ الطائفي وذلك بوضع قوائم محددة لأسماء الاعضاء.
وهكذا ستحتوي القائمة الواحدة على اسماء عدة اعضاء من مختلف الاتجاهات والقوميات.
ففي شمال لبنان نرى ان المسجلين حتى الان هم ١٢٠ الف مسيحي و١٧٣ الف مسلم. وبما لا يقبل الجدل سيمنح المسلمون اصواتهم اما للخمسة مقاعد السنية او للعلوية اكثر من ميولهم نحو الثلاثة مقاعد المارونية او المقعدين الارثوذكسيين.
وهذا التقسيم مرفوض بالنسبة للبعض مثل رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع والذي يقبع في السجن منذ احد عشر عاماً. وهو احد رموز حالة التهميش التي تحول فيها لبنان .
وبانتظار التصويت على قرار العفو العام لاطلاق سراح سمير جعجع، تحاول زوجته مدام جعجع الوصول الى البرلمان. وهذا غير ممكن بالرغم من القاعدة الشعبية التي تتمتع بها .
ولكي نحصل على مكان في احدى القوائم عليها ان تستجدي ذلك من سعد الحريري "ابن الشهيد" والذي قام بتشكيل احدى القوائم وهو الآن قائد السنة ويبدو ان سعد الحريري مستعد لتقديم هذا الفضل الى مدام جعجع، ولكنه رفض ان يقوم بذلك في بيروت لانها منطقة نفوذه علاوة على محاولة السيدة سولانج جميل ارملة الرئيس المقتول بشير جميل بالمشاركة في القوائم، وتتمتع هذه المرأة ايضاً بدعم شعبي كبير.
اما صرخة الغضب التي اطلقها مسيحيو لبنان فقد وصلت الى مدى بعيد، وهكذا أصبحت المقاطعات الانتخابية الاربع تحاول الوصول الى التسوية، والامر يتعلق بممثل الدروز وليد جنبلاط، السني سعد الحريري والشيعي حسن نصر الله، إذاً عليهم الان منح بعض الاماكن في القوائم الانتخابية التي يترأسونها الى المسيحيين.
اما في بيروت فان السيدة سولانج جميل ستتمكن بالنهاية من الحصول على مقعد. وعلى الرغم من ان هذا الاتفاق لا يزال غير مضمون إلا انه يساعد على تجنب حالة تأجيل الانتخابات التي لا يتردد المسيحيون في المطالبة بها لاجل الحصول على غايتهم .
وقد قام العماد ميشيل عون عند عودته من المنفى بالاشارة الى ان هذه التقسيمات تمنع اظهار ثقل تياره الوطني الحر امام البرلمان.
وفيما يخص القنصليات الغربية في لبنان فهي لا تحاول اظهار الضغوط لاجل تجنب تأجيل الانتخابات التي هي حسب رأيهم ستفتح الطريق امام حالة اللااستقرار.

ترجمة : منذر مظفر المدفعي

في اليوم العالمي للصحافة

(صحفيون بلا حدود) تسجل اعلى ضريبة يدفعها الصحفيون العراقيون لتعدد اسباب تقييد حرية الصحافة

بقلم / تيبولت دورمار

لم تتقيد حرية الصحافة اطلاقاً كالذي حصل في العام الماضي ، ولايبدو عام ٢٠٠٥ اكثر مشجعاً ، وبمناسبة اليوم العالمي للصحافة احصت منظمة صحفيون بلا حدود ما لايقل عن ثلاثة وخمسين صحفياً لقوا حتفهم في اثناء قيامهم بواجبهم الصحفي في عام ٢٠٠٤ ، واشار روبير مينار الامين العام لمنظمة (صحفيون بلا حدود) الى انه ينبغي العودة الى اعوام المجازر الجزائرية لكي نتعرف على الأرقام الكبيرة التي سجلها الصحفيون الضحايا فقد قتل (٥٧) صحفياً في الجزائر بين الأعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٦

ويؤكد روبير في حديثه على ان الحرب ليست وحدها المسؤولة عن هذه الكارثة مدافعاً عن ضرورة التصرف بحرفيه باسم الدفاع عن حرية الصحافة وهي المبدأ الاساسي في الديمقراطية.

ويأتي الوضع في العراق ليزيد الأمر سوءاً بطبيعة الحال، فقد شهد العام الماضي (٢٠٠٤) مقتل تسعة عشر صحفياً منذ بداية الصراع واختطاف ٢٩ آخرين .

وان الصحفيين العراقيين هم الذين يدفعون ضريبة ثقيلة لان ٦٦٪ من المقتولين منهم حسبما أشارت اليه منظمة صحفيون بلا حدود هم من الجنسية العراقية. ومما اشارت اليه المنظمة ايضاً في هذا الصدد "ان الجنسية ليست عاملاً حاسماً ولا تشكل في أي حال حماية للصحفيين، إذ ان ٨٠٪ من المقتولين منهم ينتمون الى بلد ليس عضوا في الائتلاف" جاء ذلك في تقرير كرسته منظمة صحفيون بلا حدود للصراع العراقي حصراً.
ان تقييد حرية الصحافة يظهر ايضاً من خلال اعتقال وسجن الصحفيين، ففي الأول من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ كان (١٠٧) صحفيين يقفون خلف قضبان السجون وهذه المرة فان الصين هي التي حققت رقماً قياسياً لوصول عدد الصحفيين المسجونين في سجونها الى (٢٧) صحفياً منهم (شين رنجي) و (لين يونغ) من صحيفة (زيو باو) والمسجونون منذ تموز عام ١٩٨٣، وبعد الصين تأتي كوبا التي تعتقل (٢٧) صحفياً، وتطالب منظمة صحفيون بلا حدود باطلاق سراح كل هؤلاء الصحفيين فوراً من دون شروط واذا ما نظرنا الى خريطة نصفي الكرة الارضية كما تراها منظمة صحفيون بلا حدود فان حرية الصحافة هي من الحريات الثمينة غير ان الصحافة بحال سيئة في عدد من دول العالم، ومنها كوبا، ليبيا، اريتيريا، زيمبابوي، سوريا، العربية السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، إيران ، تركمانستان، الصين، كوريا الشمالية، النيبال، بورما، لاوس وفيتنام وهذه الدول تسخر من المبادئ الاساسية لحرية الصحافة، ونجد على رأس هذه الدول شخصيات تجد مكانها في القائمة التي وضعتها منظمة صحفيون بلا حدود لـ (١٨) شخصية تصادر حرية الصحافة، وتنتهي هذه الشخصيات أعداء حرية الصحافة الى عشرة من دول العالم وهم ضباط شرطة، وموظفون عسكريون، ورجال سياسة وأعضاء في مجموعات مسلحة وبعضهم قتلة مأجورون. ولكن لا يكفي ان تكون دكتاتوراً لتمنع حرية صحفي او عضو في الصحافة، وفي التقرير السنوي لمنظمة صحفيون بلا حدود اشارة لاذعة الى كل من فرنسا وايطاليا، وفيما يتعلق بفرنسا فان منظمة صحفيون بلا حدود نهضت بشكل خاص ضد منع القناة اللبنانية (المنار)، ومع ادانتها الحديث الذي بثته هذه القناة، الا ان المنظمة "ترى ان هذا القرار لم يكن قراراً صائباً وان مسالة بهذه الأهمية كانت تستحق التفكير والنقاش الحقيقي".
وعبرت المنظمة عن قلقها فيما يتعلق بحماية المصادر في فرنسا فالمجلة الأسبوعية (لويوان) واليومية (ايكيب) كانتا في الشهر الماضي موضوعاً لاستجوابات في اثر نشرها مقالات تتعلق بقضية (كوفيدي) وازاء هذه اللوحة القائمة التي رسمتها منظمة صحفيون بلا حدود. تتخذ قضية التغطية الصحفية في الدول التي تدور على أرضها الحرب او الدول الخطرة بعداً آخرا، وبموجب استطلاع أجرته الـ(CSAلمصلحة منظمة صحفيون بلا حدود فان ٥٩٪ من الفرنسيين يرون عدم وجود ذهاب الصحفيين الى العراق بسبب المخاطر التي يتعرضون اليها.

ترجمة: زينب محمد
عن: لوفيغارو